مجلة العلوم
الاجتماعية والإنسانية

جامعة محمد بوضياف
بالمسيلة

المنهج العلمي في دراسة الفقه الإسلامي
الفقه المالكي أنموذجا

د.العمري بلاعدة جامعة مسيلة

ملخص البحث

هذا البحث يعالج قضية أساسية ومهمة تتعلق أساسا بالمنهج العلمي في دراسة الفقه الإسلامي عموما والفقه المالكي على وجه الخصوص. فالبحث هو محاولة للوقوف على الطريقة العلمية السديدة في تحصيل العلوم الفقهية على مذهب السادة المالكية. ولا شك أن معرفة المنهج العلمي في الطلب والتحصيل له من الأهمية بمكان، بحيث يراعى فيه سنة التدرج والمرحلية في دراسة الفقه الإسلامي. وهذا على اعتبار أن كل مرحلة من مراحل طلب الفقه وتحصيله يناسبها نوعا معينا من الكتب والمدونات، سواء التي تتعلق أساسا بالفروع الفقهية المجردة عن الدليل أو تلك المرتبطة بأدلتها، أو التي ترتبط بأصول الفقه ومسائله، أو غيرها مما لها علاقة وطيدة بالجانب الفقهي، وهذا حتى يتمكن دارس الفقه من الجمع بين الفروع وأصولها، والمسائل وأدلتها، وبذلك يكتسب ملكة فقهية تؤهله للوصول إلى المبتغى.

English summary

This research deals with a basic, and an important issue, which related to the scientific method of studying Islamic jurisprudence (Fiqh) in general, and especially Maliki jurisprudence.

Then, this research is an attempt to stands on the exact scientific method to learning Fiqh's sciences according to Maliki madhab (Maliki doctrine).

There is no doubt that the educating of the scientific method to learning is very important, with taken into account the gradient when studing Islamic jurisprudence (Fiqh).

On the grounds that any stage of learning Fiqh is fit with such a kind of books and scripts, both those that related basically with branches of Fiqh that is abstract from evidence, or branches that is related with evidence, or that related with Usul Al-Fiqh (roots of Islamic jurisprudence) and it's issues, or also with the other matters that had a relation with juristic side, this is so the student can combines between branches and roots, issues and it's evidence, text and intellect, and so on. Thereby he gets the aptitude for Fiqh, that will qualify him to reach the purpose.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي محمد ﷺ المبعوث رحمة للعالمين، وصل اللهم على آله وصحبه أجمعين، وعلى من اقتفى أثره إلى يوم الدين.

أمَّا بعد فإن علم الفقه من أجلِّ علوم الشريعة وأشرفها وأكثرها رسوخا، لما له من علاقة وطيدة بحياة المسلم التشريعي وواقعه العملي، إذ به يعلم فساد العبادة وصحتها، وبه يتبين حلّ الأشياء وحرمتها، يحتاج إليه جميع الأنام، ويستوي في الطلب به الخاص والعام، ولذلك جاءت النصوص القرآنية والحديثية تحث على التفقه في الدين قال تعالى : وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾[1]، فقد جاءت هذه الآية الكريمة بعد قوله تعالى: مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ [2] ، وهي آية تحض على النفير في سبيل الله ثم قوبلت بآية تحض على النفير للتفقه في الدين، وهذا يدل على أن طلب العلم عموما والتفقه في الدين خصوصا مطلوب شرعا.

كما جعل النبي ﷺ الخيرية منوطة بالتفقه في الدين فقد جاء في حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:" من يرد الله به خيرا يفقه في الدين "[3] ولا يخفى على أحد أن تحصيل علوم الشريعة عموما، وعلم الفقه خصوصا من مهمّات الأمور وجليل الأعمال، ولكن قبل ذلك لا بدَّ من معرفة الطريقة السديدة في الدراسة والتحصيل باعتبار أن المنهج العلمي مهم جدا في شتى مظاهره ومجاليه، بل هو أم المعرفة العلمية وأبوها.

وفي هذه الورقة البحثية أردت أن أبيّن الطريقة السوية في دراسة وتحصيل فقه أهل المدينة كأنموذج للفقه الإسلامي. والهدف المتوخى من ذلك كله هو تيسير دراسة الفقه المالكي[4] على كل من رغب وأراد، باعتبار أن المذهب المالكي يمثل فقه مدينة رسول الله ﷺ الذي يعتبر أصحَّ مذهب في الفروع والأصول. فقد سئل شيخ الإسلام رحمه الله عن "صحة أصول مذهب أهل المدينة "، ومنزلة مالك المنسوب إليه مذهبهم في الإمامة والديانة، وضبطه علوم الشريعة عند أئمة علماء الأمصار وأهل الثقة والخبرة من سائر الأعصار؟

فأجاب رضي الله عنه:" الحمد لله، مذهب أهل المدينة النبوية - دار السنة ودار الهجرة ودار النصرة إذ فيها سن الله لرسوله محمد صلى الله عليه وسلم سنن الإسلام وشرائعه وإليها هاجر المهاجرون إلى الله ورسوله، وبها كان الأنصار الذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم - مذهبهم في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم أصحُّ مذاهب أهل المدائن الإسلامية شرقا وغربا، في الأصول والفروع "[5]. وقال أيضا:" ثم من تدبَّر أصول الإسلام وقواعد الشريعة وجد أصول مالك وأهل المدينة أصح الأصول والقواعد"[6].

ومن جهة أخرى فإن المذهب المالكي موجود في بلاد كثيرة ومواطن عديدة من بلدان العالم الإسلامي التي تمثل قارات المعمورة. كما أنه يمثل المرجعية الفقهية لبلدان المغرب العربي عامة، وبلدنا الجزائر بصفة خاصة.

لهذه الأسباب وغيرها كان البحث منصبا على هذا المذهب، وقد يعتبر البحث في حدِّ ذاته أنموذجا في الدراسة لبقية المذاهب من حيث منهج الدراسة في الفقه الإسلامي.

ومما هو معلوم أن طلب العلم عموما وطلب الفقه على وجه الخصوص له طريقان أساسيان هما على التوالي:

الطريق الأول: وهو الأصل الذي يمثل جانب التلقين والمشافهة عن الشيوخ والأساتذة، لأن تكوين الملكة الفقهية تتم تحت إشراف أساتذة متمكنين في علمهم، موثوق بهم في دينهم. وقد اعتبر ابن خلدون أن حصول الملكات العلمية عن طريق التلقين والمشافهة أشد استحكاما ورسوخا من الاعتماد عن الكتب والمدونات، حيث يقول:"إن حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكاما وأقوى رسوخا، فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخها، والاصطلاحات أيضًا في تعليم العلوم مخلطة على المتعلم، حتى لقد يظن كثير منهم أنها جزء من العلم، ولا يدفع عنه ذلك إلا مباشرته لاختلاف الطرق فيها من المعلمين، فلقاء أهل العلوم وتعدد المشايخ يفيده تمييز المصطلحات بما يراه من اختلاف طرقهم فيها، فيجرد العلم عنها، ويعلم أنها أنحاء تعليم وطرق توصيل، وتنهض قواه إلى الرسوخ والاستحكام في الملكات، ويصحح معارفه وغيرها عن سواها، مع تقوية ملكته بالمباشرة والتلقين وكثرتها من المشيخة عند تعددهم وتنوعهم "[7]. وهذا لأن الأصل في طلب العلم أنه يؤخذ من أفواه الرجال وشفاههم، فيكون متقنا للأحكام، ولذلك قالوا قديما أن العلم كان في صدور الرجال ثم انتقل إلى بطون الكتب. وقالوا أيضا: لا تأخذ

العلم عن صحفي ولا مصحفي، وقال الإمام الشافعي:" من تفقَّه من بطون الكتب ضيَّع الأحكام"[8].

هذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على أن الأصل في طلب العلم هو التلقي عن الشيخ، لأنه يتيح فرصة الحوار والمناقشة، والأخذ والرد مع الشيخ المعلم. ومن جهة أخرى فإنه يمثل الطريق الأسهل من حيث التحصيل والاستفادة.

ومما يعين على اكتساب الملكة الفقهية عند طالب الفقه أن يقصد من الفقهاء الموثوق بدينهم وأخلاقهم، ولذلك قال محمد بن سيرين:"إن هذا العلم دِينٌ فانظروا عمن تأخذون دينكم "[9].

ولا شك أن الذي يعتمد في التفقه على الكتب والمدونات قد يقع في الغلط والتصحيف فضلا عن افتقاده جانب الاقتداء والتأثر بأخلاق العلماء، ولذلك كانوا يقولون خذ من سمته قبل أن تأخذ من علمه، وهذا لأهمية هذا العنصر في تكوين الملكة الفقهية.

الطريق الثاني: وهو الاعتماد على الكتب والمدونات من خلال الاجتهاد الشخصي، وهذا لا يكون إلا بعد أن يصل الطالب إلى درجة الإحاطة بمبادئ علم الفقه وأصوله، والوقوف على مسائله وتفريعاته.

والمنهجية السليمة في دراسة الفقه للمبتدئين لا بد أن ترتكز على دراسة مذهب معين من المذاهب الفقهية المعتبرة، وهذا ما يوافق منطق التسلسل والتدرج في الطلب والتحصيل، وهو الذي سار عليه الأولون، وخير دليل على ذلك أنه ما من عالم ولا إمام وصل إلى درجة معتبرة من الفقه والاجتهاد إلا بعد أن درس وتمذهب بمذهب معين، لأن المذهبية هي ضبط للأصول والقواعد. فمثلا شيخ الإسلام ابن تيمية قرأ الفقه الحنبلي وكان يقول به، ثم بعد أن بلغ درجة الاجتهاد صار يجتهد في المسائل الفقهية حتى وإن أدى اجتهاده إلى مخالفة المذهب الحنبلي. ونفس الكلام ينطبق على الفقيه المالكي ابن عبد البر، والفقيه الشافعي ابن حجر العسقلاني، وغيرهما من الفقهاء الآخرين.

والطريقة السليمة في طلب الفقه وتحصيله أن يُجمع فيها بين الحفظ والفهم، إذْ لا فهم بلا حفظ، ولا فائدة من محفوظ غير مفهوم. وقد أشار النبي ﷺ إلى هذه المسألة المهمة كما جاء عن عبد الله بن مسعود ﷺ عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال:"نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه "[10].

ففي هذا الحديث: الدعاء أو الإخبار من النبي صلى الله عليه وسلم بحصول النضرة[11] لمن حفظ الحديث وبلغه كما حفظه. والمعنى أن الله تعالى خصه بالبهجة والسرور في الدنيا، ونعَّمه في الآخرة حتى يُرَى عليه رونق الرخاء والنعمة. وقد كان سلفنا الصالح لا يعتبرون الرجل من طلاب العلم إذا لم يكن حافظا مستظهرا، حيث قال عبد الرزاق:"كل علم لا يدخل مع صاحبه الحمام فليس بعلم "[12].

وقد قال محمد بن يسير الأزدي في الذي يجمع الكتب دون النظر فيها ولا الاستفادة منها:

إذا لم تكن واعياً حافظاً *** فجمعك للكتب لا ينفع
أشاهد بالعي في مجلس *** وعلمي في البيت مستودع
ومن يكُ في علمه هكذا*** يكن دهره القهقرى يرجع[13]

والتدرج في التفقه والتحصيل يراعى فيه الانتقال من الأسهل إلى السهل، ومن الوجيز إلى البسيط، وهكذا، لأن ذلك تقتضيه المرحلية المطلوبة في العملية التربوية والتعليمية التي تعود في النهاية على الطالب بالنفع والفائدة.

ويمكن تقسيم مراحل دراسة الفقه المالكي وتحصيله إلى ثلاثة مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة خاصة بالمبتدئين، حيث يمكن الاعتماد فيها على **المتون الفقهية الصغيرة مع العناية بشروحها**.

وقد اعتنى العلماء بالنظم التعليمي، فوجهوا جهودهم إلى تقديم المواد التعليمية لطلبتهم في قالب النظم الذي هو أيسر من النثر في العلوق بالذهن، وأقرب إلى الحفظ. ولعلَّ أبرز هذه المتون منظومة **متن ابن عاشر** المسماة بـ**"المرشد المعين على الضروري من علوم الدين"** للإمام الجليل أبي محمد عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأنصاري الاندلسي الفاسي (ت1040هـ). وقد ذاع صيت هذه المنظومة واشتهر أمرها ببلدان المغرب العربي في القرون الأخيرة، وتبارى في حفظها الصغار والكبار. قال في حقّها تلميذه وشارحها محمد بن أحمد بن محمد الفاسي الشهير بـ "ميارة" (ت 1072هـ):"منظومة عديمة المثال في الاختصار وكثرة الفوائد، والتحقيق، وموافقة المشهور، ومحاذاة مختصر الشيخ خليل، والجمع بين أصول الدين وفروعه "[14].

وقال فيها أيضا أبو عبد الله محمد بن أحمد العياشي:

عليك إذا رمت الهدى وطريقــه وبالدين للمولى الكريم تَدين

بحفظ لنظم كالجُمان فصـــوله وما هـــو إلا مرشد ومعين
وكيف وقد أبداه فكر ابن عاشر إمام هدى للمشكلات يبين[15]

ويتناول هذا النظم مهمات المسائل العقدية والفقهية والسلوكية في 317 بيتاً على بحر الرجز، ومما أعان الناظم على إتقان نظمه درايته الواسعة، ومشاركته القوية في مختلف العلوم، سواء منها النقلية أو العقلية.

ويمتاز هذا المتن عن غيره من المتون الفقهية بما يلي:

*- أنه اشتهر بين أهل العلم وطلابه.

*- كثرة شروحه والحواشي عليه.

*- إحاطته بفقه العبادات.

*- التزامه مشهور المذهب.

وبعد حفظ هذا المتن وإتقانه يندب مطالعة شروحه وهي كثيرة، ولعلَّ أبرزها "**مختصر الدر الثمين والمورد المعين**"[16] للإمام العلامة محمد بن أحمد ميارة الفاسي(ت 1072ه).

وبعد ذلك يمكن الاعتماد على شروح المتن القائمة على التدليل والاستدلال، ولعل أبرزها:"**المبين عن أدلة المرشد المعين**" للعلامة محمد العمراوي. وكذا:"**العرف الناشر في شرح وأدلة فقه متن ابن عاشر**" للعلامة المختار بن العربي مؤمن الجزائري ثم الشنقيطي.

ومن باب ربط الفروع بأصولها يمكن في هذه المرحلة الاكتفاء **بالمقدمة الأصولية** التي افتتح بها ابن عاشر منظومته. ثم تثنى بكتاب:"**إيصال السالك في أصول الإمام مالك**" للعلامة الشيخ الفقيه الأصولي محمد يحيى بن محمد المختار بن الطالب عبد الله النفاع بن أحمد حاج الداودي نسبا الولاتي وطنا المالكي مذهبا (ت 1330ه)، وهو شرح لنظم:"أصول الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى" للعلامة الفقيه الأصولي سيدي أحمد بن محمد بن أبي كف المحجوبي الموريتاني.

وقد لقي كتاب "**إيصال السالك في أصول الإمام مالك**" نظرا لوضوحه وسلاسة عباراته الكثير من القبول لدى الطلبة المهتمين بعلم الأصول، حيث تميز بأنه اعتمد أسلوب التبسيط مع الإيجاز فجاء ميسرا حتى لغير المتخصص.

كما يمكن أن يدرس الطالب في هذه المرحلة شيئا من علم المنطق، لأنه يفيد في علم الأصول، ككتاب "**ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة**" للعلامة عبد الرحمن حسن حبنَّك الميداني. فهو كتاب بسيط ومفيد.

المرحلة الثانية: يندب في هذه المرحلة حسب التدرج في دراسة الفقه المالكي دراسة **"الرسالة الفقهية" أو ما يُعرف بـ: "رسالة ابن أبي زيد القيرواني"** للشيخ الإمام العلامة الفقيه الحجة أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني الملقب بمالك الصغير (ت386هـ). وهي من أشهر وأنفس ذخائر التراث المالكي، بل يعدُّه البعض المصدر الثالث في المذهب بعد الموطأ والمدونة، والكتاب على صغر حجمه واختصاره فقد حوى بين دفتيه أربعة آلاف مسألة، يجب على المكلف معرفتها ولا يسعه جهلها. وتعتبر أفضل ما ألف في الفقه المالكي للمبتدئين، بل تعتبر أحسن متن ألف في الفقه المالكي على الإطلاق، من حيث السهولة واليسر والاستيعاب والضبط، وحسن السبك عبارة وإشارة.

والكتاب قد تضمن مسائل عقدية وأخرى فقهية بالإضافة إلى بعض الآداب الشرعية. سلك فيه المؤلف رحمه الله منهجا رصينا، وأسلوبا واضحا، وجنح إلى الاختصار المفيد، والاعتماد على المشهور والراجح من المذهب دون ذكر الخلاف، ولا عجب في هذا فالكتاب قد رام فيه مؤلفه تبصرة للمبتدئين.

وقد وهب الله لهذا الكتاب النفيس القبول بين الخاصة والعامة، فتنافسوا في اقتنائه حتى رُوي أن أول نسخة منه بيعت ببغداد في حلقة أبي بكر الأبهري بوزنها ذهبا، كما رُوي أن بعض نسخه كتبت بالذهب، وليس هذا فحسب فقد انكب عليه المعلمون والمتعلمون بالقراءة والشرح والتعليق قديما وحديثا، بحيث اعتبرها القرافي : من جملة خمسة كتب عكف عليها المالكيون شرقا وغربا، وأنشد في الثناء عليها القاضي عبد الوهاب البغدادي قائلا:

رسالة علم صاغها العلم النهد *** قد اجتمعت فيها الفرائض والزهد
أصول أضاءت بالهدى فكأنما *** بدا لعيون الناظرين بها الرشد
وفي صدرها علم الديانة واضح *** وآداب خير الخلق ليس لها ند
لقد أم بانيها السداد فذكره *** بها خالد ما حج واعتمر الوفد[17].

قال عياض: كان أبو محمد- ويقصد ابن أبي زيد القيرواني- إمام المالكية في وقته وقدوتهم، وجامع مذهب مالك، وشارح أقواله. وقد ذكر الدكتور عمر الجيدي أن الأعمال التي أقميت حول الرسالة بلغت ثلاث وخمسين عملا، وأشار إلى أن الشيخ حسن حسني عبد الوهاب ذكر أن عدد شروح الرسالة يفوق المائة، نخص منها بالذكر على سبيل المثال: شرح القاضي عبد الوهاب، وقد بيعت أول نسخة منه بمائة مثقال

ذهبا، وممن شرحها أيضا: يوسف بن عمر الأنفاسي، وقاسم بن عيسى بن ناجي، وأبو العباس القلشاني، وابن الفخار، وغيرهم.

وقد لقي الكتاب اهتماما بليغا أيضا من لدن المستشرقين وترجموه إلى اللغتين الانجليزية والفرنسية[18].

ويحسن دراسة الرسالة مع شروحها وقد تعددت كما ذكرنا، ولعلَّ من أبرزها وأفيدها في هذه المرحلة كتاب:**"الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني"** للإمام العلامة صالح عبد السميع الأبي الأزهري، أحد علماء القرن الرابع عشر الهجري. يعتبر أحد أهم شروح الرسالة، لما تميَّز به من اعتماد كتب المتقدمين والمتأخرين في شرحه.

بعد ذلك يمكن الاعتماد على شرح الإمام الحافظ أبي الفيض السيد أحمد بن الصِّدِّيق بن أحمد بن قاسم بن محمد ابن محمد بن عبد المؤمن الغماري الحسني الإدريسي المغربي (ت 1380ه) الموسوم بـ:**"مسالك الدلالة في شرح مسائل الرسالة"**. ويعتبر هذا الكتاب اختصارا لكتاب" تخريج الدلائل لما في رسالة القيرواني من الفروع والمسائل" للمؤلف نفسه. وقد استوعب هذا الشرح مسائل الرسالة الفقهية تدليلا وتعليلا, بما يناسب هذا المرحلة.

ثم بعد ذلك من باب التوسع والاستزادة يمكن الرجوع إلى كتاب **"الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني"** للشيخ العلامة أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوي الأزهري المالكي.

وفي هذه المرحلة يمكن للدارس أن يعزز مداركه بالرجوع إلى كتب الأدلة، ولعلَّ من أبرزها وأقربها نيلا **"كتاب الموطأ"** للإمام مالك رحمه الله تعالى(ت193ه)، باعتباره عمدة المالكية، حيث اعتبره كثير من العلماء أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى[19]، جمع فيه الإمام مالك بين الحديث والفقه معا، وشمل كل ما ثبت عن الصحابة والتابعين من الاجتهادات الفقهية، والروايات الحديثية، ويغلب على الموطأ الجانب الفقهي.

كما يمكن الرجوع إلى بعض كتب المعاصرين التي ربطت الفقه بأدلته منها كتاب **"الفقه المالكي وأدلته"** للشيخ العلامة الحبيب بن طاهر التونسي، وهو كتاب مهمّ من حيث التقعيد والترجيح، توخى فيه الدقة والتفصيل واستيعاب المسائل. اعتمد فيه بالأساس كما صرح بذلك في مقدمة الكتاب[20] على كتاب "أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك" للشيخ أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير العدوي (ت1201ه).

وكذلك كتاب **"مدونة الفقه المالكي وأدلته"** للإمام العلامة مفتي الديار الليبية الدكتور الصادق بن عبد الرحمن الغرياني. وهو من أهم الكتب المعتمدة في وقتنا الحاضر في الفقه المالكي، اعتنى فيه الغرياني بذكر أدلة المسائل والجزئيات، كما التزم فيه ببيان القول الراجح في المسألة عند المالكية. معتمدا على أسلوب سهل، بحيث يكون فهم الكتاب في متناول المتخصصين وغير المتخصصين[21]. كما تطرق فيه إلى بعض المسائل والقضايا العصرية.

أمَّا في الجانب الأصولي بالنسبة لهذه المرحلة فيمكن الاكتفاء بكتاب **"تقريب الوصول إلى علم الأصول"** للإمام العلامة أبي القاسم محمد بن أحمد بن جزيّ الكلبي الغرناطي المالكي صاحب القوانين الفقهية (ت741هـ).

وكذلك كتاب **"مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول"** للإمام العلامة الجزائري الشريف أبي عبد الله محمد بن أحمد الحسني التلمساني (ت771هـ). وهو من أهمّ كتب فقهاء المالكية في علم الأصول التي اعتمدت على طرق التأصيل والاستدلال الفقهي التي تكوّن الملكة الفقهية، وقد اشتهر هذا الكتاب في الآفاق وصار موضع التعلم والتعليم.

كما يمكن الرجوع أيضا إلى كتاب **"الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة"** للعلامة الفقيه القاضي حسن بن محمد بن عباس بن علي عبد الواحد المشاط(ت1399 هـ). وهو كتاب في أصول الفقه تعرض فيه لأدلة الاجتهاد الخاصة بالفقه المالكي.

كما ينصح في هذه المرحلة الاطلاع على كتب المصطلح الخاصة بالمذهب المالكي التي تناولت تاريخ المذهب ومدارسه وخصائصه، ولعلَّ من أبرز هذه الكتب كتاب **"اصطلاح المذهب عند المالكية"** للعلامة الدكتور محمد إبراهيم علي. فهو كتاب مهم في بابه لا يستغني عنه طالب علم.

وكذلك كتاب **"المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته، خصائصه وسماته"** للعلامة محمد المختار محمد المامي. ويعتبر هذا العمل دراسة تاريخية عن نشأة مدارس المذهب المالكي المتعددة، وبيان خصائص المذهب واصطلاحاته التي اختص بها.

المرحلة الثالثة: تأتي هذه المرحلة بعد أن ألمَّ الطالب بأبواب الفقه كاملا وضبطها، حيث يستمر في التسلسل والتدرج في دراسة الفقه المالكي فيحفظ **"مختصر الشيخ خليل "** للشيخ العلامة ضياء الدين أبي المودة خليل بن إسحاق بن موسى بن شعيب المالكي المعروف بالجندي (ت776هـ). وهو من أشهر المختصرات الفقهية في المذهب المالكي، اقتصر

فيه على مشهور المذهب، وجمع فيه ما عليه الفتوى عند المالكية. مكث خليل في تحريره أكثر من عشرين سنة. وهو عمدة المذهب اليوم، يحفظه الناس كما يحفظون القرآن الكريم.

ويشتمل مختصر خليل على اثنين وستين بابا، وثلاثة وستين فصلا، ويحتوي على مائة ألف مسألة فقهية منطوقا، ومثلها مفهوما[22].

وقد أثنى العلماء على هذا المختصر كثيرا، نكتفي بما قاله الشيخ الحطاب(954ه):" مختصر الشيخ العلامة ولي الله خليل بن إسحاق الذي أوضح به المسالك، إذ هو كتاب صغر حجمه وكثر علمه، وجمع فأوعى، وفاق أضرابه جنسا ونوعا، واختص بتبيين ما به الفتوى، وما هو الأرجح والأقوى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج على منواله "[23].

ولا بدَّ أيضا أن يقرأ الطالب **مختصر خليل بأحد شروحه**، وهي كثيرة جدا، ولعلَّ من أبرزها وأنفعها **"الشرح الكبير لمختصر سيدي خليل"** للشيخ الإمام أبي البركات أحمد بن محمد الدردير (ت1201ه). ويفضل قراءة هذا الشرح بحاشية الشيخ العلامة محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي(ت1320ه) المسماة **"حاشية الديوقي على الشرح الكبير"**. وهذا حتى يتسنى للطال الرجوع إليها عند الحاجة.

ويُكمِّلُ الطالب شرح مختصر خليل بالكتاب الممتع والنفيس **"مواهب الجليل في شرح مختصر خليل"** لإمام المالكية في عصره أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب الرُّعَينيّ (ت954ه). لما فيه من تعدد الآراء الفقهية، والمعرفة العلمية القيّمة.

ويستعين الدارس في هذه المرحلة بكتب الأدلة وعلى رأسها كتاب **" الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار"** للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي(ت 463ه). وهو من أهم الكتب في هذا الباب، قال في حقه الإمام ابن كثير:" اعتنى الناس بكتاب موطأ الإمام مالك وعلّقوا عليه كتبا جمّة، ومن أجود ذلك كتابي التمهيد والاستذكار للشيخ أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي. رحمه الله ".

وكذلك كتب القاضي عبد الوهاب الآتية: **" المعونة على مذهب عالم المدينة"** للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت422ه)، ويعتبر هذا الكتاب من مؤلفات

الجامعة في المذهب المالكي أبان فيه صاحبه عن غزارة علمه، وملكة فقهية كبيرة، وإلمام واسع بباقي العلوم الأخرى.

وكتاب:"**الإشراف على نكت مسائل الخلاف**"للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت422هـ)، وهو من أشهر كتب الخلاف الفقهي، التي أنتجتها المدرسة المالكية بالعراق،

وتأتي منزلة كتاب **"الإشراف نكت مسائل الخلاف "** في كونه يمثل مرحلة متقدمة في مشروع القاضي عبد الوهاب في تقريب الفقه المالكي، وذلك بعد المرحلة الأولى التي يمثلها كتاب "التلقين في الفقه المالكي"، الموجه أساسا للمبتدئين الذي اقتصر فيه على القول المختار، ثم المرحلة الثانية مع كتاب "المعونة على مذهب عالم المدينة "الموجه للشادِين في الفقه، الذي لم يكثر فيه من الأدلة واقتصر على الواحد والاثنين، ثم في مرحلة ثالثة "الإشراف نكت مسائل الخلاف " الذي جمع فيه ما يمكن الاحتجاج به، وأورد فيه من الاستدلال بالآثار على اختلافها، والأقيسة بكل أنواعها، والتعليلات والأدلة التي يعتمد عليها للاستنباط في المذهب ما يطمئن القارئ إلى سلامة اختياره، بحيث أصبح عمدة المالكية، وكذلك مصدرا لمعرفة المذاهب الأخرى.

وكذلك لا ننسى في هذه المرحلة كتاب مهم في هذا الجانب، ألا وهو :**" المنتقى شرح موطأ مالك"** للإمام القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي (ت494هـ)، حيث يعتبر من أحسن ما أُلِّفَ من شروح الموطأ من الناحية الفقهية على مذهب السادة المالكية، عمَّ نفعه بين الناس، وكثر تداوله بين طلاب العلم، ولقي قبولا بينهم.

والمنتقى يعتبر مصدرا أساسيا من مصادر الفقه عند المالكية، لأنه حوى العديد من آرائهم وخلافياتهم داخل المذهب، حيث لا يخلوا مصدرا من مصادر الفقه المالكي إلا وأشارت إلى آراء أبي الوليد الباجي، وهذا يدل على أنه يعتدُّ به خاصة ما جاء في كتابه المنتقى، حيث كثر النقل عنه استدلالا واستئناسا[24].

أما في الجانب الأصولي فيستعان **بمراقي السعود** وشرحه **نثر البنود**. الأول يسمى **"متن المنظومة المسماة مراقي السُّعود لمبتغى الرُّقي والصُعود في أصول الفقه"** لناظمها مجدد العلم في قطره سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي الشنقيطي (ت1233هـ). وهذا النَّظم يتكون من ألف وبيت واحد. وقد ذكر المصنف أن من مراجعه تنقيح الفصول

للقرافي، وجمع الجوامع للسبكي، والضياء اللامع لابن حلولو وغيرها، حيث ينتقي منها ما يترجح له.

وأما شرحه فهو **"شرح مراقي السعود المسمى نثر البنود"** لمؤلف المتن نفسه وهو سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي الشنقيطي (ت1233ه). حيث شرح أرجوزته بإيراد أقوال غير المالكية بالتفصيل مع ضرب الأمثلة من النصوص الشرعية.

ثم يتوسع الدارس فيقرأ كتاب **"شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول "**للشيخ العلامة أبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي الصنهاجي المصري المالكي (ت 684ه). وهو من أهم الكتب التي أُلِّفَتْ في هذا الفن, حيث يعتبر الأصل والأساس لأكثر المؤلفات الأصولية التي جاءت بعده, باعتباره خلاصة لأربعة كتب مهمّة كانت هي المعوَّلُ عليها في علم الأصول, وهي كالتالي: كتاب"العُمد للقاضي عبد الجبار المعتزلي"، وكتاب"المعتمد لأبي الحسين البصري"، وكتاب"البرهان لإمام الحرمين الجويني"، وكتاب " المستصفى للإمام الغزالي".

وقد اكتسب هذا الشرح أهمية كبيرة وقيمة علمية عظيمة من كون الشارح هو نفسه مؤلِّف المتن[25]، وقد بيَّن القرافي الغاية من هذا الشرح حين قال:" أما بعدُ فإن كتاب تنقيح الفصول في اختصار المحصول كان قد يسره الله علي ليكون مقدمة أول كتاب الذخيرة في الفقه، ثم رأيت جماعة كثيرة رغبوا في إفراده عنها واشتغلوا به، فلما كَثُرَ المشتغلون به رأيت أن أضع له شرحاً يكون عوناً لهم على فهمه وتحصيله، وأبيّن فيه مقاصد لا تكاد تُعْلم إلاّ من جهتي، لأني لم أنقلها عن غيري، وفيها غموض "[26].

وعند هذا الحدِّ يمكن اعتبار أن دارس علم الفقه قد ألمَّ بفروع الفقه المالكي ممَّا يساعده على الاطلاع على كتب الفقه المقارن، ودراسة الخلاف العالي بين الأئمة والمذاهب الفقهية المعتبرة، ويأتي على رأس هذه الكتب **"بداية المجتهد ونهاية المقتصد"** للإمام العلامة القاضي الفقيه النظار الأصولي المتكلم أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الحفيد (ت595ه). وهو من أهمِّ ما صُنّف في الفقه المقارن، ذكر فيه مسائل الأحكام المتفق عليها والمختلف فيها بأدلتها، والتنبيه على نكت الخلاف فيها، وما يجري مجرى الأصول والقواعد لما عسى أن يرد على المجتهد من المسائل المسكوت عنها في الشرع، وهذه المسائل في الأكثر هي المسائل المنطوق بها في الشرع أو تتعلق بالمنطوق به تعلقا قريبا، وهي المسائل التي وقع الاتفاق عليها أو اشتهر الخلاف فيها بين الفقهاء الإسلاميين من لدن الصحابة رضي الله

عنهم إلى أن فشا التقليـد[27]. حيث ذكر فيه أسباب الخلاف وعلله، فأفاد وأجاد، ولا يعلم في وقته أنفع منه وأفيد.

وتأتي أهمية هذا المصنف إلى جانب كون مؤلفه ابن رشد ممن بلغ درجة الاجتهاد في عصره، فقد وُصف بأنه جمع كثيراً من العلوم النقلية والعقلية وبرع فيها.

ويمتاز هذا الكتاب أنّ ابنَ رشد صدّره بمقدمة أصولية ضمّنها بعض الطرق التي تُتلقّى منها الأحكام الشرعية مع التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف؛ لتكون بمثابة سلم الوصول إلى فهم مكنونات الكتاب الذي استوعب فيه الأبواب الفقهية بدءا من كتاب الطهارة، وانتهاء بكتاب الأقضية، وذلك في نحو واحد وسبعين كتابا؛ تحت كل كتاب فصول، وتحت كل فصل أبواب، وتحت كل باب مسائل، وفي كثير من الأحيان يكتفي بالأبواب والمسائل حسب طبيعة كل كتاب فيه وتشعب مسائله.

كما لا يمكن أن يغفل دارس الفقه عن كتب القواعد الفقهية وما أكثرها، ولعلَّ أبرزها كتاب **"إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك"** للإمام العلامة الفقيه الشهير أبي العباس أحمد بن يحي بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي (ت 914هـ).

يعتبر هذا الكتاب من أنفس وأجمع كتب المذهب المالكي التي اهتمت بالقواعد الفقهية، حيث اشتمل الكتاب على مائة وأربع وعشرين قاعدة, اشتملت في مجموعها على ما يزيد على ألف مسألة فقهية, مطبقة على تلك القواعد, وبعد أن ينتهي المؤلف من ذكر القاعدة وتطبيقاتها كثيرا ما يذيّلها بذكر تنبيه يحمل اعتراضا, أو مناقشة لبعض أقوال العلماء التي مرت في القاعدة, وربما ذكر المؤلف بعض الحكايات المفيدة , ذات صلة بالموضوع, التي جرت في المذاكرة بين العلماء.

وقد تناول الونشريسي في كتابه ثلاثة أنواع من القواعد الفقهية:

1- قواعد عامة متفق عليها بين الفقهاء.
2- قواعد عامة غير متفق عليها بين الفقهاء.
3- قواعد خاصة (ضوابط) مختلف عليها بين الفقهاء[28].

ويستعان في فهمه وشرحه بكتاب **"تطبيقات قواعد الفقه عند المالكية من خلال كتابي إيضاح المسالك للونشريسي وشرح المنهج المنتخب للمنجور"** للعلامة مفتي الديار الليبية الدكتور الصادق بن عبد الرحمن الغِرياني.

وهذا الكتاب هو توضيح وبيان لتطبيقات الفروع الفقهية في كتابين من أهم كتب قواعد الفقه عند المالكية، وهما:

الكتاب الأول: هو كتاب "إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك" لمؤلفه أحمد بن يحي الونشريسي (ت 914 ه).

الكتاب الثاني: هو كتاب "شرح المنهج المنتخب" لمؤلفه أحمد بن علي المنجور (ت 975 ه) على قواعد مذهب الإمام مالك، التي جمعها نظما مؤلفها أبو الحسن علي بن قاسم التُّجيبي المعروف بالزقاق (ت 912 ه)[29].

وفي هذا الإطار يمكن قراءة ومطالعة أيضا كتاب **" قواعد الفقه "** للإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن أحمد المقري التلمساني (ت 759 ه)، الذي يُعتبر من أنفس كتب القواعد الفقهية في المذهب المالكي, حيث قال في حقّه أبو العباس الونشريسي:" كتاب غزير العلم, كثير الفوائد, لم يسبق إلى مثله, بيد أنه يفتقر إلى عالم فتاح"[30].

وهكذا يستمر دارس الفقه ويتدرج في دراسة الفقه الإسلامي متبعا المنهج العلمي حتى يتكون لديه ملكة فقهية تؤهله لئن يكون فقيها.

هذه محاولة أردت بها الوقوف على الطريقة العلمية السديدة في تحصيل العلوم الفقهية على مذهب السادة المالكية. إن كنت قد وُفقت فبفضل الله وتوفيقه، وإن كان فيه نقص أو تقصير فذلك من طبيعة البشر وحسبي أني اجتهدت ولكل مجتهد نصيب.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم- مصحف المدينة الإلكتروني –

1- إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك. تأليف: أحمد بن يحي الونشريسي (ت914هـ). دراسة وتحقيق: الصادق بن عبد الرحمن الغرياني. دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان. الطبعة الأولى:1427هـ-2006م.

2- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الحفيد القرطبي المالكي (ت595هـ). دار شريفة:1409هـ - 1989م. الجزائر

3- تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم للإمام القاضي بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكتاني الشافعي (ت 733 هـ). تحقيق: محمد بن مهدي العجمي، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان. الطبعة الثالثة: 1433هـ-2012م.

4- تطبيقات قواعد الفقه عند المالكية من خلال كتابي إيضاح المسالك للونشريسي وشرح المنهج المنتخب للمنجور، تأليف: الدكتور الصادق بن عبد الرحمن الغِرياني. دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان. الطبعة الأولى:1430هـ-2010م.

5- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. تأليف: الحافظ الخطيب البغدادي (ت463هـ). تحقيق: محمود الطحان. مكتبة المعارف، الرياض. طبعة: 1403هـ-1983م.

6– الجامع الصحيح المسمى سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي: (ت279هـ).

تحقيق: أحمد محمود شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

7- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول. تأليف: الإمام شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي(ت684هـ). اعتناء مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. طبعة:1424هـ-2004م.

8- صحيح البخاري المسمى بالجامع الصحيح لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري(ت 256هـ). ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، اعتنى به محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، مصر. الطبعة الأولى:1415هـ.

9- صحيح مسلم المسمى بالجامع الصحيح لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت261هـ).
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. طبعة: 1413هـ - 1981م.
10- عبد الله بن أبي زيد القيرواني أبو محمد حياته وآثاره، وكتاب الزيادات والنوادر. تأليف: الدكتور الهادي الدرقاش. دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان. الطبعة الأولى: 1409هـ-1989م.
11- العرف الناشر في شرح وأدلة فقه متن ابن عاشر في الفقه المالكي، تأليف:المختار بن العربي مؤمن الجزائري ثم الشنقيطي. دار ابن حزم، بيروت، لبنان. الطبعة الثانية:1435هـ-2014م.
12- فقه العبادات على المذهب المالكي للحبيب بن طاهر. دار مكتبة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، لبنان. الطبعة الأولى: 1430هـ - 2009م.
13- قواعد المقري لأبي عبد الله محمد بن أحمد المقري(ت759هـ). تحقيق: الدكتور محمد الدرابي. مكتبة دار الأمان، الرباط.
14- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. طبع في مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية عام 1425هـ-2004م.
15- مدونة الفقه المالكي وأدلته. تأليف: الصادق بن عبد الرحمن الغرياني. دار ابن حزم، بيروت، لبنان. الطبعة الأولى: 1436هـ- 2010م.
16- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب. خرّجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي. دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان. طبعة:1401هـ-1981م.
17- المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلاَت لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد الجد القرطبي المالكي (ت520هـ). تحقيق: محمد حجي. دار الغرب الإسلامي. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى: 1408هـ. 1988م.

18- مقدمة ابن خلدون، تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون. تحقيق:حجر عاصي. دار مكتبة الهلال، بيروت. طبعة:1986م.

19- المنتقى شرح الموطأ لأبي الوليد سليمان بن خلف الأندلسي الباجي (ت474هـ).. تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. الطبعة الأولى: 1420هـ -1999م.

20- المنهجية الفقهية في مؤلفات المذهب المالكي، وهي عبارة عن بحوث الدورة العلمية التكوينية للأيام الجامعية الأولى التي نظمها مركز البحوث والدراسات في الفقه المالكي التابع للرابطة المحمدية للعلماء بشراكة مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية التابعة لجامعة ابن طفيل بالقنيطرة. إعداد الدكتور: محمد العلمي. دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط. الطبعة الأولى:1436هـ-2015م.

21- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن محمد عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب (ت954هـ). وبهامشه التاج والإكليل لمختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري الشهير بالمواق (ت897هـ). دار الفكر. الطبعة الثانية: 1398هـ - 1978م.

الهوامش

[1]- سورة التوبة: 122.

[2]- سورة التوبة: 120.

[3]- رواه البخاري في كتاب العلم، باب من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين، رقم(71). ومسلم في كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة، رقم(1037).

[4]- المذهب المالكي هو المدرسة التي اتخذت أقوال الإمام مالك بن أنس (ت179هـ) مردا للعمل والفتيا والتقليد ، وجعلت أصوله وفروعه مناط الدرس والإتباع. وقد انتشر هذا المذهب في الآفاق بفضل الله أولا ، ثم بفضل جهود تلامذة وأتباع الإمام مالك رحمه الله.

[5]- ابن تيمية، مجموع الفتاوى:294/20.

[6]- المصدر نفسه:328/20.

[7]- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون:336.

[8]- انظر: ابن جماعة، تذكرة السامع والمتكلم: 83.

[9]- رواه مسلم في مقدمة كتابه صحيح مسلم، باب في أن الإسناد من الدين.

[10]- رواه الترمذي وقال: حديث حسن، رقم(2658)، وصححه الألباني في "صحيح الجامع" (2309).

[11]- معنى النضرة: هي الحسن والرونق.

[12]- الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:250/2.

[13]- المصدر نفسه:251/2.

[14]- المختار الشنقيطي، العرف الناشر في شرح وأدلة فقه متن ابن عاشر:19.

[15]- المرجع نفسه:19-20.

[16]- هذا المختصر اختصره ميارة من كتابه الموسوم بـ"الدر الثمين والمورد المعين".

[17]- انظر: الهادي درقاش، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني حياته وآثاره:358.

[18]- انظر: كلمة ناشر كتاب الرسالة لابن أبي زيد القيرواني:2.

[19]- انظر: ابن رشد الجد، المقدمات:44/1.

[20]- انظر: الحبيب بن طاهر، فقه العبادات على المذهب المالكي:6.

[21]- انظر: الغرياني، مدونة الفقه المالكي وأدلته:6/1.

[22]- انظر: المنهجية الفقهية في مؤلفات المذهب المالكي:178/1.

[23]- الحطاب، مواهب الجليل:14/1.

[24]- ينظر على سبيل المثال: الحطاب، مواهب الجليل:40/1. الونشريسي، المعيار المعرب:20/1.

[25]- وهو عبارة عن شرح لكتابه" تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول"، وهذا كتاب جمع فيه مسائل المحصول للإمام فخر الدين الرازي، وكذا مسائل من كتاب الإفادة للقاضي عبد الوهاب المالكي، وكتاب الإشارة للإمام الباجي.

[26]- القرافي، شرح تنقيح الفصول:10.

[27]- انظر: ابن رشد، بداية المجتهد:2.

[28]- انظر: الونشريسي، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك:39- 40.

[29]- انظر: الغرياني، تطبيقات قواعد الفقه عند المالكية:5- 6.

[30]- انظر: مقدمة محقق كتاب قواعد الفقه للمقري:54.